الدكتور علي صالح كرار: قضايا تاريخية على بساط «المؤرخ السوداني»

أ.د. ميمونة ميرغني حمزة
أستاذ التاريخ الحديث
جامعة النيلين

اهتم الدكتور علي صالح كرار منذ انخراطه في مجال علم التاريخ بالانشغال بكيفية تطوير البحث التاريخي، وضرورة مواكبة ما يحدث من متغيرات في المجالات العلمية المختلفة في ظل الانفجار المعلوماتي الهائل، وتعدد الأصول لكتابة التاريخ، والاهتمام بإخراج موضوعات التاريخ من الخاص إلى العام بتغطية كل ما أنتجه الفكر الإنساني، مع وضع أولوية كتابة التاريخ لتحقيق الهدف الأساسي وهو إدراك الحقيقة بقدر الإمكان. وقد أهَّلته خبرته الممتدة لسنوات طويلة في مجال الوثائق إلى ترسيخ مفهوم أن مصدر الحقيقة هو الوثيقة الصحيحة، وما يكتب من غيرها يعرض المعرفة التاريخية لاختلال كبير، ويمكن أن ينتقل من جيل إلى آخر، وبمرور الزمن يصبح جزءاً من المعرفة التاريخية الزائفة. وقد عاصر الدكتور علي صالح كرار تصاعد الاهتمام بالتاريخ كدراسة أكاديمية، وتزايد عدد المنخرطين في الدراسات العليا لتحضير الرسائل لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه، وبدأت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تعرض قضايا وأحداث تاريخية. رأي د. علي أن مسؤولية المؤرخ التجاوب مع هذه المتغيرات، والإسهام فيما يثار من قضايا، وذلك للتعريف بالتاريخ كعلم له قواعد وأصول، وليس كل ما يكتب نعده تاريخا، حتى لو استخدم المؤلف هذا المصطلح.

في هذه الورقة نعرض إلى إسهام الدكتور علي صالح كرار في قضيتين مهمتين، أولهما ما يتردد عن «ضرورة إعادة كتابة تاريخ السودان بذريعة بأنه كتب بأيدي أجنبية»، وقد وصل الأمر إلى تشكيل لجنة باسم «لجنة إعادة كتابة تاريخ السودان». أما القضية الثانية فتتعلق بمسؤولية المؤرخين في تأسيس مدرسة تاريخية سودانية.

بالنسبة للقضية الأولي سعى د. علي إلى توضيح التباس شائع يتعلق بمفهوم التاريخ، وكيف يكتب، ومن يكتبه، فقد ولى الزمن الذي كان ينظر إلى التاريخ بأنه رواية وأسطورة تعتمد على الخيال والتلفيق والتحيز، بل أصبح التاريخ علم له منهج يحدد كيف يكتب، ومن يكتبه، ورغم هذا نجد أرفف المكتبات تعرض كتابات يدعي مؤلفوها أنها في التاريخ. وبالطبع ليس هناك حجر على الكتابة، ولكن من واجب المؤرخ أن يتولى تقييم هذه الكتابات، ويمكن أن يهتدي بالقاعدة التي وضعها علماء المسلمين المعروفة بـ «الجرح والتعديل». وعلى هذا الأساس تصنيف ما هو تاريخ، وما هو غير ذلك. وإذا كان المؤرخون قد عدوا رواية هيرودوتس في القرن الخامس «تاريخ»، وذلك في إطار وسياق معلوماتي معين، فمن غير المنطق أن نطلق هذه التسمية على كتابات بعد خمسة عشر قرنا.

ثم أشار الدكتور علي صالح كرار إلى التعميم، وهو أسلوب لا يفتقر إلى العلمية، بل إلى ما هو أخطر إذا طُبق في أي مجال. فدعاة إعادة كتابة التاريخ كان عليهم إعداد دراسة علمية رصينة وموثَّقة، مصحوبة بالأدلة والبراهين لإثبات صدق الادعاء، وهو ما لم يحدث. وفي الواقع، في الظروف العادية قد لا يجد المؤرخ نفسه مضطرا لرد الاعتبار لزملاء كتبوا في التاريخ بمفهومه العلمي، ولكنه عدَّ أن هناك ظرفا استثنائيا وضع المؤرخ في منصة الدفاع.

عرض د. علي نماذج لأبحاث تاريخية عن السودان لمؤلفين أجانب، مشيدا بتناولها الإيجابي القائم على المنهج التاريخي، مشيرا إلى «أنها اتسمت بالأصالة، والموضوعية، والنظرة التحليلية، وجودة التوثيق، والتجرد، والحياد»[1]. وقد دعَّم نظرته هذه باشادات مختلفة من مؤرخين سودانيين وأجانب. ويأتي على رأس هذه الفئة من المؤرخين الأجانب بيتر هولت* الذي وضع كتاب عن دولة المهدية في السودان.[2] وصف د. علي المؤلف هولت بأنه يتمتع بكل صفات المؤرخ الجاد، والمدقق، والناقد، والنزيه، والمتجرد، وتعتبر طبيعة شخصيته مرآة لمنتجه وأسلوبه العلمي. وقد وصفه أحد تلامذته، وهو الأستاذ حسن أحمد إبراهيم «أنه»رجل لا يقبل العبث في الأمور الأكاديمية أبدا، وأن صراحته كانت مقبولة عندي بسبب إدراكي لصدقه وإنسانيته».[3] ويشير د. علي أن كتاب هولت عن دولة المهدية هو أول مرجع يؤرخ للمهدية معتمدا على وثائق أساسية في متناول القراء والباحثين؛ إذ أنها مودعة في دار الوثائق القومية[4].

جاء الكتاب متوازنا في الشكل والمحتوي واستنطق الوثائق التي بين يديه لرصد وقائع وأحداث الماضي، وقد حرص على شمولية الموضوعات، فتناول الجذور التاريخية للمهدية، ومراحلها من الطور السري إلى العلن، وتابع مسيرتها كثورة إلى أن أصبحت دولة، مما استتبع قيام نظام إداري ومؤسسات. وما أضافه هولت هو حرصه على النقد المتوازن بعيدا عن الأهواء والأغرض والعواطف، عندما برر منهج الخليفة عبدالله مع خصومه, كما أنه لم يتأثر بما كتبه أعداء المهدية وخصومها من السودانيين والأجانب الأسرى وغيرهم في حق الخليفة. وقد تعرض لهجمة شرسة، فكتب منصفا الخليفة «بأنه كان أسير ظروفه»[5].

أما النموذج الثاني الذي عرضه د. علي فهو مؤلفات رتشارد هل[6]. الذي اهتم بتاريخ السودان عندما التحق بخدمة الحكومة في الخرطوم، وأدرك بحسِّه التاريخي ضرورة البحث والتنقيب عن أصول تاريخية قبل أن يشرع في كتابة أي بحث تاريخي عن السودان. وقد فوجئ بعدم وجود ببليوغرافيا لما كُتب عن السودان، فانخرط في تجهيز قائمة بعنوان: «ببليوغرافية السودان الإنجليزي المصري منذ أقدم العصور إلى 1937م»، تشمل كل ما تمكَّن من العثور عليه من كتابات عن السودان[7]. وفتحت هذه المجال لإعداد ببليوغرافيات بأقلام سودانية تبدأ من حيث انتهى هل. وعندما التحق بجامعة درم البريطانيا تولى مهمة تأسيس أرشيف كامل يضم مواد ضخمة عن السودان، وثائق ومذكرات من إداريين وأوراق خاصة بمن عملوا في السودان، وأرفق معها

مجموعة من الخرائط والصورة الفوتغرافية، وأصبح هذا الأرشيف من أهم المراكز التي يزورها الباحثون في تاريخ السودان من سودانيين وأجانب. ومن المبادئ التي حاول هل ترسيخها هو ترابط الأحداث والوقائع التاريخية بين المناطق والمجتمعات، فما يحدث في الهند سرعان ما يظهر تأثيره في بريطانيا، وبالتالي يجب ألا يحصر المؤرخ نفسه في موطنه، بل يجب أن يتقصى عن علاقاته بجيرانه، وكيف تأثر بما أدخلوه عليه من متغيرات، ولهذا أصدر كتاب «مصر في السودان»[8]. ويعتبر د. علي أن هذا الكتاب من أهم المراجع ذات القيمة المصدرية التي لابد أن يلجأ إليها الباحثون والطلاب في دراساتهم لحقبة الحكم التركي المصري، فقد استعان بأصول تاريخية متنوعة من وثائق رسمية وتقارير وروايات الرحَّالة الأجانب، وساعده في هذا اتقانه عدة لغات، منها العربية والإيطالية والفرنسية والألمانية والتركية، فأثبت بالدليل العملي أن معرفة اللغات أهم معين حيوي في كتابة البحث التاريخي الأصيل. وقد ساعدته اللغة الإيطالية والفرنسية في ترجمة وثيقتين عرضتا معلومات عن الفترة ما بين 1822- 1845 أصدرها تحت عنوان: «على تخوم العالم الإسلامي»* وهي تعد من أهم مصادر تلك الحقبة. وقد كان هل من المبادرين في تبني مفهوم التاريخ كمرآة يعكس كل النشاط البشري في المجتمع، وليس قاصرا على السياسة وما يقوم به الحكام، بل يجب أن يشمل ما يقوم به العامل والمهندس والمزارع، وطبَّق هذا في كتابه «النقل في السودان»[9]. وقد استفاد من عمله في السكة حديد فأورد معلومات على درجة عالية من الدقة مع عرض أكثر من ثمانين صورة فوتغرافية إيضاحية. وقد ختم جهده الأكاديمي في التاريخ بإصدار كتاب بعنوان: «فيلق مختار من السود كتيبة المجندين السودانيين والمصريين مع الجيش الفرنسي في المكسيك 1863-67». وقد وصفه أ. د. يوسف فضل حسن بأنه: «جهد علمي رفيع ويتسم بدرجة عالية من الطرافة والأصالة»[10]، وقد جمع مادته من الوثائق المصرية والفرنسية والتركية والمكسيكية ودعَّمها بروايات شفوية من السودان.

من النماذج التي عرضها د. علي كتاب غاي كروفورد[11]:

أشار د. علي بأنه من أوائل المؤلفات التي صدرت عن السودان، ووضع قائمة بالمصادر التي استعان بها. بدأه بتعريف لجغرافية الإقليم الذي شهد لاحقا قيام مملكة الفونج، وتعرض للفترة المروية، ودخول المسيحية، وقيام الممالك (نوباتيا «المريس»، المقرة وعلوة). ووصف سقوط سوبا وانتشار الإسلام.

تنوعت معلومات الفصول بداية من القسم الشمالي، فأورد معلومات عن المدن (دنقلا وأرقو والدبة وكورتي والخندق)، والسكان (الدناقلة والشايقية والمناصير والرباطاب). أشاد أ. د. يوسف فضل حسن بالجزء الذي أفرده لدخول المسيحية، ووصفه بأنه سد ثغرة اعتمد عليها المؤرخون المعاصرين[12]. وفي الجزء الجنوبي أشار إلى بربر وأهميتها، وشندي كمركز تجاري ارتبط بسواكن، مع وصف لطرق التجارة وأنواع البضائع. وأشاد د. علي بالمعلومات المفيدة التي أوردها

عـن الحلفايـا وأربجـي مـن مراكـز العبدالـلاب. وعـرض وصفـا لسـنار وأهميتهـا، وأسـباب اختيارهـا عاصمـة لسـلطنة الفونـج.

لفـت المؤلـف النظـر إلى أهميـة البحـر الأحمـر كمعـبر وطريـق للتجـارة قبـل قنـاة السـويس، وكيـف خدمـت موانـئ سـواكن ومصـوع التجـارة بـين مملكـة الفونـج وبـلاد الحبشـة عـبر سـواكن. وأولى اهتمامـا لمملكـة الفونـج، وخصـص الفصـل العـاشر للبحـث في أصـل الفونـج، ثـم العلاقـة بـين الفونـج والشـلك. ومـن أهـم مـا أورده كروفـود وضـع سـجل للأحـداث التاريخيـة في نهايـة الكتـاب خـلال فـترة السـلطنة.

أكـد د. عـلي أن أهميـة هـذا الكتـاب تنبـع مـن أنـه يعـد المفتـاح لتاريـخ السـودان بعـد سـقوط مـروي، وهـو عبـارة عـن سرد قصـصي تاريخـي، ومسـح تحليـلي شـامل اسـتند عـلى حصيلـة طيبـة وثـرة ومتنوعـة مـن المصـادر والأدلـة الشـفوية والمكتوبـة، إضافـة إلى الأدلـة الآثاريـة المتوافـرة[13]. ولعـل طبيعـة تخصـص المؤلـف في مجـال الآثـار، وتنقلـه بـين جميـع أنحـاء السـودان أتـاح لـه الفرصـة للتعـرف عـلى هـذه المصـادر الأساسـية التـي لم تكـن معروفـة مـن قبـل.

*** ترجم بدر الدين الهاشمي الكتاب إلى العربية بشكل دقيق:**

قـدم المـؤرخ هندرسـون عرضـا للكتـاب في العـدد34 مـن مجلـة السـودان في رسـائل ومدونـات، وقـد أشـاد بالكتـاب كونـه يحفّـز الطـلاب عـلى البحـث، ويمثـل تحديـا للعلـماء والآثاريـين والجامعـات؛ إذ أن كل موضـوع جـاء فيـه يمكـن أن تتفـرع منـه موضوعـات أخـرى.

في إطار هذه القضية أشار د. علي إلى كتاب د. سبولدينج*[14].

قـام سـبولدينج بزيـارات لأنحـاء مختلفـة مـن السـودان، ودوّن الكثـير مـن الوقائـع والأحـداث، كـما التقـى بعـدد مـن الشـخصيات التـي ارتبطـت بتاريـخ هـذه الفـترة. وبـدأ البحـث عـن الوثائـق فتوافـرت لـه كميـات منهـا، فصـدرت الطبعـة الأولى مـن الكتـاب باللغـة الإنجليزيـة، ويقـع الكتـاب في 629 صفحـة.

تنـاول الكتـاب موضوعـات متنوعـة بدايـة بالنهضـة النوبيـة، وسـلاطين النوبـة، وحـدود ممالكهـم، ثـم عـرض صـورة لمملكـة الفونـج، ونظـم الإدارة، وتكويـن المجتمـع ومواريثـه الثقافيـة والاجتماعيـة. وتعـرض لعوامـل التغيـير التـي تشـكّلت في المجتمـع السـناري، ويعزوهـا إلى الانفتـاح عـلى العـالم الخارجـي والمتغـيرات في التركيبـة الاقتصاديـة، وتبنـي مفاهيـم عربيـة إسـلامية عـلى حسـاب النظـام القديـم. وفي الجـزء الثالـث مـن الكتـاب أبـرز دور الشـخصيات المتصارعـة عـلى السـلطة، وقـد سـيطرت عـلى الحكـم في الفـترة التـي سـماها «عـصر البطـولات». وقـد وصـف المترجـم هـذا الجـزء «بالدرامـي»؛ إذ حـدد مواقـف بعـض الشـخصيات مـما جعـل الكتـاب مزيـدا مـن البحـث الأكاديمـي الرصـين والخيـال الخـلاق[15]. وأوضـح د. عـلي أن الكتـاب حفَّـز كبـار المؤرخـين للتعليـق عـلى فكرتـه وفلسـفته، وقـد ثمَّـن أ. د. يوسـف فضـل حسـن مـا جـاء في كتـاب سـبولدينج، وبشـكل خـاص، مـا عرضـه مـن وثائـق قانونيـة

خاصة بامتلاك الأراضي وفواتير البيع. كما أن نماذج الأسماء التي أوردها من فئات المجتمع، وهي النبلاء، والطبقة الوسطى، وطبقة العامة، وطبقة الرقيق، تعكس الأصول العربية الإسلامية، وتجمع بعضها بين العربية والأفريقية[16].

يعتبر د. علي أن من أهم ميزات سبولدينج أنه لا يسرد أحداث ووقائع، بل يحاول أن يفتح المجال ليصبح العمل التاريخي «تفسيريا».

أما أ. د. هولت فقد أشاد بثراء وتنوع المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، لكنه يرى أن بعض فرضياته تحتاج إلى مزيد من الأدلة، ولكنه يعترف أن المؤلف وفق في إعطاء اضاءات غير عادية وغير مسبوقة، وتبنى فرضيات ملهمة للتفكير وشاحذة للأذهان، كما أن هذا الإلهام الفكري يعد الأول والرائد في مجال الدراسات التي تورِّخ لمملكة الفونج الإسلامية منذ أن أصدر كروفورد عمله المتميز عام1951م.

أما المؤرخ الأمريكي جون فول المختص بالتاريخ الإسلامي* فقد نشر عرضا لكتاب سبولدينج في المجلة الكندية للدراسات الأفريقية في عام1987م، وصف الكتاب بأنه عرض جيد لسودان ما قبل فترة الاستعمار، تناول موضوعات متنوعة عن مؤسسات الحكم والإدارة وتكوين المجتمع وطبقاته، ورغم تحفظه على بعض أُطروحات المؤلف لكن في كثير من جوانبه عدَّه عملا تفصيليا مهما ومتميزا بالرؤيا الثاقبة والتحليل الدقيق، ولا يخلو من إعمال الخيال المبدع في الأسلوب والعرض الدرامي.

كتب ب. نيل ماكيو كتابا بعنوان: الأولياء في النيل الأزرق، قيام مجتمع عربي إسلامي في السودان النيلي 1500-1850[17]. تعرض فيه لمظاهر اجتماعية واقتصاديةتكشفت في الفترة 1500-1850. أوضح أنه حصل على المعلومات من: كتاب الطبقات، لمحمد النور بن ضيف الله، وما كتبه الرحَّالة الأوربيين، وأرشيفات عما كُتب عن المنطقة وسكانها في القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، إضافة إلى بعض المؤلفات العربية، وحاول سد الثغرات بمقابلات شخصية مع حفدة أولياء المنطقة.

يقدم الكتاب تراجم لمجموعة متنوعة وعريضة لعلماء الإسلام، وفقهاء، ومتصوفة، إلى جانب الزُهَّاد والمريدين، وعدَّهم شخصيات محورية، رغم أن أعدادهم كانت قليلة في بداية قيام سلطنة الفونج. وبمرور الزمن ازدادت أعدادهم وأهميتهم، وتضاعف نفوذهم. وفي السنوات بعد 1718 شاعت الفوضى السياسية، وانفرط عقد النظام، فشرع الأولياء في ملء الفراغ الذي خلَّفه غياب سلطة الفونج، فقويت شوكة الأولياء وازداد نفوذهم لإعادة صياغة المجتمع بما يتواءم مع التقاليد والأعراف والقيم الإسلامية. ويرى أ. ب. ماكيو أن فترة سنوات تدهور مملكة الفونج تمثل مرحلة مفصلية مهمة في صياغة الوعي العربي الإسلامي وتول أمرها أولياء منطقة النيل الأزرق.

عرض بشكل موجز فترة الحكم التركي المصري التي وصفها بالعهد الاستعماري الجائر

المتسم بالقسوة والفساد والاستغلال والرشوة، واستخدم ذات الوصف للحكم الثنائي[18].

أورد د. علي إشادات بعض الباحثين والقراء بالكتاب، فرأت د. هيزر تشاركي أن الكتاب يدعو للتفكر في دراسة «الممارسة الإسلامية» للأولياء في السودان النيلي الشمالي الذين أضافوا عنصر الاستمرارية والاستقرار في مواجهة حراك سياسي، وهم يقومون بتشكيل وعي عربي إسلامي في المجتمعات التي كانوا يخدمونها، «وأن الكتاب يستند على أرضية علمية وأكاديمية صلبة». ولعل هذه النماذج غيض من فيض، وهي نماذج لكتابات مؤرخين أجانب التزموا بالمنهج العلمي وأضافوا إلى المعرفة التاريخية ما افتقدناه في تاريخنا، وهذا هو معيار التقييم للبحوث التاريخية.

حسب ما يرى المتخصصون من علماء التاريخ:

جاءت مساهمة د. علي في تناول القضية الثانية وهي دور المؤرخين في تأسيس مدرسة تاريخية سودانية. فتتبع أولا المسار الذي سارت عليه كتابة التاريخ في السودان، وهل كان لها أسس وقواعد وتحديد دقيق لمفهوم التاريخ كما ظهر في الأوساط الأكاديمية في الأزمنة الحديثة. لقد وضع فون رانكه والجامعات الألمانية في القرن التاسع عشر أسس الكتابة التاريخية في أوربا، وأصبح التاريخ علما له أصوله وقواعده. وتأسست له أقسام في الجامعات، وتضاعف الاهتمام بالوثائق والمصادر الأولية بسبب الثورة المعلوماتية، وأصبحت هناك ضرورة إثبات صحة الوقائع والأحداث عن طريق تفعيل النقد التاريخي وتفسير الحدث بشكل علمي ومنطقي يقوم على الموضوعية البحتة. وأضاف د. علي أن تحقيق الباحث لمبتغاه، وهو الوصول إلى الحقيقة، لن يتحقق إلا إذا تحلى بالصبر والعزيمة والتجرد والنزاهة، ولا ينافق أصحاب السلطة والجاه، ولا يتحيز لأسرته أو قبيلته أو مذهبه، ولا يسعى للشهرة أو المنصب، وفوق هذا أن يكون واسع الاطلاع ذا ثقافة غزيرة، ويمتلك خاصية النقد والاستقصاء وإعمال الفكر والعقل قبل أن يشرع في فحص الأصول التاريخية التي وصل إليها، فهل توافرت هذه المعطيات فيما لدينا من مؤلفات؟

للتوصل إلى إجابة علمية دقيقة ارتكز د. علي على فحص المؤلفات التي يصنفها المؤرخون في خانة «التاريخ»، مما يعني التعرف على رواد الكتابة التاريخية بمفهومها العلمي. وهو يرى أن هذه المؤلفات هي التي وضعت اللبنة الأولى للمدرسة التاريخية السودانية، وإن جاءت بتأثير من المدرسة الإنجليزية بحكم أن من اطلع بمهمة كتابة التاريخ وفقا للمنهج العلمي

هم الأساتذة الذين التحقوا بكلية الخرطوم الجامعية، وعلي رأسهم أ د. هولت الذي تتلمذ علي يديه الرواد السودانيين، فحرصوا على التمازج بين منهج إنجليزي علمي وبيئة وظروف سودانية.

يقول د. محمد سعيد القدال أن المدرسة السودانية التاريخية تشكّلت مع بروز الحركة الوطنية السودانية عندما بدأ الاهتمام بالوثائق والتأكد من صدقيتها. لكن ما ظهر من المؤلفات خلال هذه الحقبة ساهم في إثارة الوعي الوطني، ولم يركز على إصدار مؤلفات تسجل تواريخ

تستند على المنهج العلمي. ويقع في هذه المجموعة مؤلفات محمد عبدالرحيم، وأحمد النور بن ضيف الله، وأحمد بن الحاج أبو علي وآخرين.

يرى د. علي أن أساس هذه المدرسة جاء مع ظهور الرعيل الأول من الخريجين من كلية غوردون وعلى رأسهم مكي الطيب شبيكة. ورأى أن كل القيم التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ هي وثيقة الصلة بشخصيته، مثل الأمانة والصدق والتواضع، وقد أتاحت له الظروف الالتحاق بالجامعة الأمريكية في بيروت وهي من أعرق الجامعات في الشرق العربي، وقد تعرَّف على المنهج الأمريكي في كتابة التاريخ، ومما دعم انحيازه لدراسة التاريخ تعرفه على أحد كبار المؤرخين العرب في العصر الحديث، أسد رستم * صاحب المنهج العلمي الدقيق. وأهمية الكتابة من المصادر الأولية، والتعامل مع الوثائق والمخطوطات بمهارة، فتركت ملازمته لأسد رستم تأثيرا مقدرا في توجهه الأكاديمي، وقد توسعت مدارك شبيكة العلمية عندما غادر إلى بريطانيا لتحضير لدرجة الدكتوراه، وقد حصل عليها من جامعة لندن، وأصبح أول سوداني على الاطلاق يحصل على هذه الدرجة العلمية الرفيعة، متسلحا بكل هذه الخبرات. وأُوكلت له مهمة إدارة قسم التاريخ بكلية الخرطوم الجامعية. وبدأ يخط لنفسه منهجا خاصا يجمع بين احترام الوثائق وما تحويه من نصوص[19]. وكان يقول: أريد أن أجعل الوثائق والأصول تتحدث لا أن أصيغها أو الخِّصها، بل أجعل القارئ يعيش الحدث بنفسه وكأنه يعيش في زمانه ومكانه.

اعتمد شبيكة في كل مؤلفاته على المصادر الأولية من تقارير ورسائل واتفاقيات، وتظهر كل هذه المصادر في التوثيق الدقيق في الحواشي والهوامش. وقد هدف شبيكة إلى توفير أكبر قدر من الأصول الأولية حتى تتعرف عليها الأجيال القادمة. وهو في هذا يرفض مقولة محمد سعيد القدال بأن الاعتماد على الوثائق بأنه أشبه بجهد وثائقي أو مبارزة وثائقية لا تلبي الهدف الأساسي من التأليف التاريخي[20]. يعتقد شبيكة أن من واجب المؤرخ الوصول إلى الحقيقة بقدر الإمكان والكشف عنها للقارئ من منبعها حتى يقتنع القارئ بصدقيتها. أما التعليق والتفسير الذي أعدَّه القدال عن مهام المؤرخ فيجب أن يترك للقارئ، لأن هذا في كثير من الأحيان قد يتأثر بمؤثرات وقناعات ايديولوجية للمؤرخ.

أصدر مؤلفه الأول بعنوان «السودان في قرن 1819-1919»*، تناول فيه وضع السودان قبل الغزو التركي المصري، ثم تأسيس حكم أسرة محمد علي باشا، وارهاصات الثورة المهدية، ومعركة شيكان، وتأسيس دولة المهدية.

يقول أ. د. يوسف فضل حسن أن شبيكة اهتم بتاريخ السودان خشية من محاولات الاستعمار تشويه تراثه، ورأى أن من الضروري تعريف الأمة بماضيها وأثره على المستقبل وكأنه استخدم التاريخ في عملية بناء الأمة[21]. وأشار أيضا إلى مساعي شبيكة لجمع وثائق تاريخ السودان، فسافر إلى القاهرة وحصل على قدر كبير من وثائق الحكم التركي، وأظهر الجهد الذي بذله لنقل

تلك الوثائق معلقا: «اطلعت على بعضها وكانت مكتوبة بخط يده»، وقد اعتمد عليها في إثبات الحقائق، وأراد أن يطلع القارئ على النصوص كما هي، وقد طبّق هذا الأسلوب في كتابه: «السودان في قرن»، وذلك في الوقت الذي كتب فيه بعض المؤرخين تاريخ السودان من روايات الرحَّالة. وقد أشاد أ. د. يوسف بهذا الكتاب أيما إشادة، وعدَّه نموذجا يحتذى بأسلوبه العلمي الرصين، وجهده المتميز، وأصالته، ومنهجه الموضوعي، فوضع بهذا اللبنة الأولى في كتابة تاريخ السودان الحديث.

ولعل من مآثر شبيكة الكثيرة أنه رفع بأسلوبه العلمي الرصين ومنهجه المنضبط تاريخ الثورة المهدية من الإطراء المبالغ فيه، أو التجني الجائر إلى مرتبة العلم الذي يوازن كل شيء في موضوعية تامة. ثم أنه وسَّع كتاب السودان في قرن بإضافة عدة فصول ليصدر باسم «السودان عبر القرون»[22]. يبدأ هذا بالعهد المسيحي، والعروبة والإسلام، ودولة الفونج، وغزو محمد علي باشا، والثورة المهدية، وسياسة الإخلاء، وقيام دولة المهدية، والسياسة البريطانية تجاه السودان، ثم ثورة 1924م.

ثم أصدرت له جامعة أكسفورد، بدعم من حكومة السودان* كتاب: «السياسة البريطانية في السودان»[23] باللغة الإنجليزية: وسرعان ما نفذت الطبعة الأولى منه، فشرع في وضع خطة لتوسيع الكتاب، ونتج عن هذا أن الكتاب أصبح يضم ثلاث حقب:

الجزء الأول ضمَّنه البحث الذي نال به درجة الدكتوراه * وكان بعنوان المهدية في السودان.

ويشمل الأحداث منذ ظهور الدعوة حتى وفاة المهدي 1881-1885، ويقع هذا الجزء في تسعة فصول، من الثالث حتى الحادي عشر. وفي أثناء وجوده في بريطانيا بعد حصوله على درجة الدكتوراه أعلن مكتب الأرشيف البريطاني فتح الوثائق للباحثين حتى 1902م، فأدرك أن الوثائق والملابسات الخاصة بعملية غزو السودان عام 1897 ستكون متاحة بما فيها اتفاقية الحكم الثنائي، فقرر استغلال الفرصة لإضافة الجزء الثاني، ويقع مابين الثالث عشر حتى الثامن عشر للكتاب، وهو الذي صدر باسم السياسة البريطانية. ثم طلبت منه دار نشر روبرت سبللر، وهي متخصصة في نشر التواريخ الرسمية، وضع كتاب عن السودان، فقرر شبيكة إضافة ثلاثة فصول لكتاب السياسة البريطانية على أساس أنه لم يعد متوافرا في الأسواق. اثنتان من هذه الفصول خصصها للسودان تحت حكم أسرة محمد علي باشا 1821-1885م، الأول والثاني. أما الثالث فقد عرض فيه السودان تحت حكم الخليفة عبد الله إلى زوال دولة المهدية (الثاني عشر).

ثم أشار له **سبللر** بوضع فصل تمهيدي عن السودان يبدأ بالأزمنة القديمة، وأضاف هذا الفصل تحت عنوانك «السودان قبل 1820»، ثم قرر متابعة الرواية إلى الاستقلال، فأضاف خمسة فصول أخرى من التاسع عشر حتى الثالث العشرين، فنشر سبللر الكتاب بكل هذه الإضافات بعنوان: «السودان المستقل»، في 1959*.

وعدَّ أ. د. يوسف فضل هذا الكتاب وكتاب السودان عبر القرون لاغنى عنهما لأي باحث

في تاريخ السودان؛ إذ تظهران سعة علم المؤلف وطول باعه واستيفاء الشروط الأكاديمية»[24].

أما مصادره فمتنوعة على حسب موضوعات وظروف الحقبة، ففي الجزء الأول اعتمد بشكل كامل على الوثائق البريطانية غير المنشورة، وجاءت على درجة عالية من الدقة في التوثيق، وجاء الجزء الثاني على النمط نفسه مستخدما وثائق وسجلات من قصر عابدين، وأصول باللغة الإنجليزية. لم يظهر كتاب نعوم شقير «تاريخ السودان وجغرافيته» الذي كان أول كتاب ينشر بالعربية عن السودان بين مصادر كتاب شبيكة، وقد صدر في القاهرة في1903م، ويبدو أن هذه النسخة لم تكن متداولة على نطاق واسع، فالنسخة التي عُرفت هي التي أصدرتها دار الثقافة في بيروت 1967م.

أما في الفصول التالية فقد أوضح شبيكة أنه لا يريد أن يشغل القارئ بوثائق وتقارير قد لا تكون متاحة للاطلاع عليها، مكتفيا بوضع ما هو متوافر في نهاية الفصل. وفي كتاب «مملكة الفونج الإسلامية» الذي أصدرته جامعة الدول العربية، القاهرة، 1964م أثبت المصادر التي اعتمد عليها، من بينها وثائق من المحفوظات المصرية، ودار الكتب المصرية، ووثائق عابدين، وجامعة درام البريطانية، وأرشيف السجلات العامة في لندن. واستعان أيضا بمصادر محلية، منها طبقات ود ضيف الله. وذكر أنه أجرى مقابلات للتعرف على شخصيات المؤلفين وميولهم ونزعاتهم، وما إذا كانت كتاباتهم من السماع أو شهود على الأحداث[25].

تعرض في الكتاب لأحوال السودان، والعلاقات مع مصر، وقيام مملكة مروي ومعابدها وإهراماتها، وأنها تفوقت في صناعة الحديد، وأسست حضارة سودانية أفريقية خالصة. وتحدث عن دخول المسيحية وتأسيس ممالكها الثلاث، واتخاذ عواصم لها، وقد أفاض في شرح التأثير الذي أحدثته المسيحية في مجال علاقة السودان بالخارج، خاصة مع الإمبرطورية الرومانية التي أخذت في إرسال البعثات التبشيرية إلى المنطقة. وتعرض للفتح الإسلامي لمصر، وكيف أثَّر هذا الفتح على أوضاع النوبة؛ إذ تحول الحكم إلى إسلامي، ووصل أول ملك مسلم إلى الحكم في عام 1323م. وذكر أنه اعتمد على روايات محلية دُوِّنت في أول القرن التاسع عشر. وأشار أيضا إلى الرحَّالة داؤد روبيني، وذكر أنه استخلص من روايته معلومات عن حالة المجتمع وامتزاج الحضارات النوبية والأفريقية مع العربية الإسلامية، الأمر الذي نتج عنه قيام دولة الفونج، وقد وضع قائمة بأسماء ملوك الفونج ومدة حكم كل منهم.

ثم صدر كتاب «تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر»* الذي ربط فيه تاريخ السودان بمصر من منظور تسلط محمد علي باشا وبريطانيا على البلدين، وشرح فيه قضية تطور المجتمع السوداني السياسي منذ تغلغل النفوذ العربي الإسلامي. وقد أراد توضيح موقف الشعوب، وذكر: «أريد أن أجعل الوثائق والأصول تتحدث لا أن أعيد صياغتها من جديد». وقد وجد نسخة من كتاب أحمد بن الحاج أبوعلي في المتحف البريطاني * فقام بتنقيحها وتحقيق

معلوماتها بقدر الإمكان، وأصدر كتاب باسم: «تاريخ ملوك السودان»[26]. وقد حرص على ما ورد فيها من شهادات أفراد تحتاج للتأكد من صحة ما كتبوه؛ إذ أن بعضها قد يكون بدافع الكراهية أو الحب: «يجب أن نتحقق من هذه الأمور حتى لا نقع في أخطاء تاريخية»[27]. وحرص على مقارنة أقوال المؤرخين بشأن الأحداث والوقائع، وذكر حادثة حرق إسماعيل باشا، وما هو السبب الذي دعاه للسفر إلى شندي، حيث ظهرت رواية تقول أن إسماعيل كتب لوالده ليسمح له بالعودة إلى مصر، ولكن الباشا رفض وطلب منه البقاء وتحمل مخاطر الحرب، ولكن أصدقاء إسماعيل في القاهرة اقنعوه للسماح لإسماعيل بالعودة. ويقول عبد الرحمن الرافعي أن سفر إسماعيل إلى شندي كان بسبب هجوم الأهالي على قوافل الرقيق ونزاعهم مع الجنود، وكان الملك نمر هو المدبر لهذا الأمر، وقد اعتمد في هذا الكتاب على وثائق أصلية في القاهرة والخرطوم ولندن.

ثم خصص كل خبرته وعلمه لمجلد من أربعة أجزاء عن موقعة الجزيرة أبا إلى حصار الخرطوم، صدر أولها في 1978 والرابع في عام1984م. وذكر أنه اختط لنفسه منهجا جديدا لتصوير الماضي كما حدث، وسرده في قالب موضوعات لتكون الصورة مطابقة، بقدر الإمكان، لما حدث. ويفسر هذا النهج بأنه مخالف لما درج عليه بعض المؤرخين بتقسيم الدراسة إلى فصول في كل عهد تشمل الحكم والإدارة يعالجونها في عناوين مثل الجيش والزراعة والتعليم الخ، لكن الحوادث لم تجري على هذا النمط، بل كل من هذه الموضوعات قد أثَّر على الآخر، وما أنجزه ملك من مفخرة يكملها من جاء بعده[28].

حسب ما أوضح د. علي أن مكي شبيكة كرَّس جهده لتوفير هذا العدد الهائل من المؤلفات، هدف منها ليس فقط توفير معلومة تاريخية، بل اختط أسس لمدرسة سودانية في كتابة التاريخ، مستفيدا من كل الخبرات التي تعرف عليها من مدارس مختلفة.

الإحالات:

* دورية «الجمعية التاريخية السودانية».

(1) علي صالح كرار،»تاريخ مملكة سنار بأقلام أجنبية»، المؤرخ السوداني، الجمعية التاريخية السودانية، العدد الخامس، 2018م، ص 64.

* ؤرخ إنجليزي انشأ أرشيفا لحكومة السودان 5491م، تولى فرز وتصنيف وثائق المهدية.

(2) Holt,PM,TheMahdist State in the Sudan , A Study of its Origin, Development and Overthrow , Oxford University Press ,1958

(3) المؤرخ السوداني، المرجع السابق، ص 53.

(4) نفسه ص55.

(5) A prisoner of his circumstances

(6) Hill.R. Transport in the Sudan

(7) A Bibliography of the Sudan

(8) Egypt in the Sudan.

(9) On the Frontiers of Islam , Two Manuscripts concerning the Sudan during Turku – Egyptian rule 18201854-

(10) Crowford G, the Fung Kingdom of Sennar with a geographical account of3 the middle Nile region, John Bellows , 195

(11) المؤرخ السوداني العدد الرابع ص57.

(12) نفسه ص55.

* ترجمه للعربية بدر الدين الهاشمي.

(13) Spaulding , J , The Heroic Age of Sennar , Michigan African Studies Center.

(14) المؤرخ السوداني العدد الخامس ص-63 -62.

(15) نفسه، ص65.

* أمريكي جاء إلى السودان لجمع مادة مصدرية لبحث يعده عن فترة الفونج للحصول على درجة الدكتوراه من الجامعات الأمريكية.

* أصدر أحمد المعتصم الشيخ ترجمة عربية للكتاب بعنوان: «عصر البطولات في سنار».

(16) المؤرخ السوداني، ص64.

* جون فول أستاذ بجامعة جورج تاون، ونال درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد وموضوعها: «الطريقة الختمية في السودان»، وكتب عدة أبحاث عن تاريخ السودان السياسي والثقافي.

(17) Mchugh, N, Holymen in the blue Nile- The making of an arab Islamic commumity 15001850-

(18) المؤرخ السوداني، العدد الخامس ص 66.

(19) العدد الرابع ص 7.

(20) نفسه ص 47 * لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947م.

(21) المؤرخ السوداني، العدد الرابع، ص2.

(22) دار الجيل، لبنان، 1964م.

(23) British Policy in the sudan

(24) The Public Records Office

(25) المؤرخ السوداني العدد الرابع، ص 3.

(26) نفسه ص 91.

* تاريخ شعوب وادي النيل، دار الثقافة، بيروت، 9691م.

(27) 27. منشورات كلية غوردون الجامعية 1947م.

(28) 28. المؤرخ السوداني، العدد الرابع ص 95.

(29) 29. السودان والثورة المهدية، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 1978م.